سوء التوزيع الجغرافي لسكان الوطن العربي

ـــ أبعاده وطرائق معالجته ـــ

أ.د. منذر عبد المجيد البدري
كلية الآداب – جامعة بغداد

أ. رضا عبد الجبار سلمان الشمري
كلية الآداب – جامعة القادسية

من المواضيع المهمة التي يدرسها الجغرافي هي التوزيعات ؛ ولهذا فالبعض يعرف علم الجغرافية بأنه علم التوزيعات وفي مثل هذه المواضيع تبرز الهوية الجغرافية إذ تستخدم الخرائط على نطاق واسع وتبرز أهمية هذه الدراسات إذا كانت ترتبط بمنطقة جغرافية حيوية من العالم مثل الوطن العربي الذي يحتل موقعاً ستراتيجياً مهماً منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا ، إذ نشأت فيه أقدم الحضارات وتفاعلت على أرضه حضارات وثقافات مختلفة وعلى مر العصور ، لقد أخذت صورة التوزيع السكاني شكلاً غير منتظم ومتخلخل وذلك لأسباب طبيعية وبشرية ، الأمر الذي جعل هذه الصورة تفرز آثاراً سلبية اقتصادية وتخطيطية وستراتيجية ، وذلك بسبب تركز الكامل في مناطق أو مساحات محددة من الوطن العربي .

المبحث الأول

التوزيع الجغرافي لسكان الوطن العربي

والعوامل المؤثرة فيه

تشير الإحصاءات الرسمية والدولية إلى أن مجموع سكان الوطن العربي عام ١٩٩٨ قد بلغ ٢٧٣,٦٠ مليون نسمة وهو بهذا العدد يحتل المرتبة الرابعة من حيث حجم السكان في العالم بعد الصين والهند والأتحاد الأوربي ومن المتوقع أن يحافظ على هذه المرتبة وذلك لأن معدل النمو السكاني في الوطن

العربي والبالغ ٢,٤%[١] هو من أعلى معدلات النمو في العالم ولذا يتوقع أن يصل عددهم إلى أكثر ٦٢٠ مليون نسمة سنة ٢٠٣٠[٢] ويتوزع هذا العدد على مساحة مترامية الأطراف تزيد على ١٤,٣ مليون كم٢ ولتوضيح صورة هذا التوزيع توجد طرائق عديدة ولكن تبقى أفضلها هي الخريطة الكمية وهذه أيضاً على أنواع فمنها توزيع السكان بالنقاط أو باستخدام الرموز النسبية وخرائط توزيع السكان باعتماد الأشكال البيانية أو الهندسية ولكن تبقى نسب تقدير الباحثين أن أفضل الطرائق لتوضيح صورة توزيع السكان في الأقاليم الكبيرة هو استخدام "خرائط توزيع السكان بخطوط التساوي خرائط الآيزوبلث Isopleth Map"[٣] وقد تم اعتماد المصادر التي اتبعت هذه الطريقة لأنها توضح توزيع السكان بشكل فعلي ، وكذلك يمكن استنباط أقاليم للتوزيع بحسب الكثافة (خريطة ١) إذ يتضح من هذه الخريطة عدم انتظام توزيع السكان في الوطن العربي ، إذ يتركز معظم السكان في الشريط الساحلي الشمالي لأفريقيا وحول دلتا ووادي النيل ثم يمتد هذا الشريط في سواحل شرق البحر المتوسط في بلاد الشام ثم يتصل مع وادي الرافدين إلى سواحل الخليج العربي حيث يتركز معظم سكان الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية على طول سواحل شبه الجزيرة العربية . ويتضح من خريطة (٢) أن صورة التوزيع بقيت ذاتها تقريباً ويتضح أيضاً أن معظم مساحة الوطن العربي متخلخلة السكان أو شبه خالية من السكان كما في منطقة الربع الخالي في شبه الجزيرة العربية أو مناطق شاسعة في وسط الصحراء الكبرى في ليبيا والجزائر وموريتانيا والمغرب . يتضح أن صورة توزيع السكان في الوطن العربي تأخذ النمط الحلقي فهناك حلقة سكانية تحيط بمنطقة آسيا العربية يتركز السكان عند أطرافها ، أما الداخل فيكاد يخلو من السكان ففي جزأها الشرقي يتركز السكان على ضفاف الرافدين ، ففي العراق يشكلون كتلة سكانية تزيد على ٢٥ مليون نسمة يتركزون في وسط العراق وجنوبه على ضفاف شط العرب أما الأجزاء الشمالية فينتشر السكان عند منابع روافد دجلة نتيجة اعتمادهم على مصادر أخرى للمياه غير الرافدين أي اعتماده

على الأمطار والمياه الجوفية أما في بلاد الشام فيتركز السكان على ضفاف الفرات وقرب سواحل البحر المتوسط ولاسيما في أحواض أنهار العاصي والليطاني ونهر الأردن وعند السهول الساحلية فيشكلون كتلة سكانية بحدود ٣٠ مليون نسمة وقد لوحظ بأن تركز السكان واستثمار الأراضي الزراعية في العراق وبلاد الشام يأخذ شكل قوس يشبه الهلال فلذلك أطلق عليه البعض تسمية الهلال الخصيب ويكمل هذا القوس جنوباً قوس آخر يمتد من الحجاز جنوباً نحو اليمن وعمان كتلة سكانية تقدر بـ ٣٠ مليون نسمة واعتمادهم على مصادر مياه الأمطار والمياه الجوفية وقد كانت هذه الحلقة السكانية المتكونة من القوسين الشمالي والجنوبي تنقطع عند سواحل الخليج العربي نتيجة قلة الموارد المائية ، ولكن ظهور النفط في هذه الجزء من الحلقة قد ساعد على أكتمال الحلقة السكانية حول آسيا العربية وان استثمار عائدات النفط وإقامة محطات تحلية المياه (مياه البحر) عند سواحل الخليج العربي فوفرت مصادر مائية في المنطقة لذلك تكاثر السكان في هذا الجزء من الحلقة كما أدت هذه العوائد إلى إقامة وتنشيط مستوطنات في داخل الحلقة فنمت مدينة الرياض وبعض المستوطنات القريبة منها[٤] وهكذا أصبحت الصورة السكانية في آسيا العربية كما وصفها بعض الجغرافيين بعبارة (خرقة بالية حواشيها من الذهب) .

أما في أفريقيا العربية فيتركز السكان فيها أيضاً على شكل حلقة سكانية ففي الغرب عند سواحل المحيط الأطلسي كتلة سكانية تقارب ٣٠ مليون نسمة تشمل موريتانيا والمغرب وتكملها كتلة سكانية أخرى في الجزائر وتونس وتقترب من سواحل البحر المتوسط وتقدر بـ ٤٠ مليون وتقل الكثافة السكانية في ليبيا على حين يظهر التجمع السكاني على شكل نطاق منقطع قرب السواحل (٥ مليون نسمة) ثم في الأجزاء الشرقية يتركز السكان في وادي النيل عند الدلتا ووادي النهر بكتلة سكانية تقدر بـ ٩٠ مليون نسمة (مصر والسودان) وينتشر السكان في جنوب وادي النيل بين روافد النهر نتيجة اعتمادهم على مياه الأمطار والمياه الجوفية من حيث كونها مصدر مياه أساس للسكان كما يتركز

سكان الوطن العربي في منطقة القرن الأوسط قرب السواحل كما في أرتيريا وجيبوتي والصومال معتمدين على موارد مائية متعددة . أما الحلقة السكانية الأفريقية فتكتمل خارج الوطن العربي في الدول المجاورة وتترك في داخلها منطقة تكاد تخلو من السكان هي منطقة الصحراء الكبرى ويقتصر وجود السكان فيها على بعض الواحات المنتشرة فيه.

نستنتج مما تقدم أن نمط السكان في الوطن العربي يأخذ صورة حلقتين سكانيتين إحداهما في آسيا العربية وأخرى في أفريقيا العربية تتشابهان في كون أجزاءها الشرقية يتركز السكان فيها وديان الأنهار والدلتا كالرافدين في العراق وسوريا والنيل في مصر والسودان ، وأن هنالك أنتشار عند مناطق روافد كل منها. أما الأختلاف بينهما فالحلقة الآسيوية فيوجد فيها السكان في بعض مناطقها الداخلية بينما الحلقة الأفريقية تكاد تخلو من السكان ، كما أن الحلقة الآسيوية تكتمل داخل أراضي الوطن العربي ، أما الحلقة الأفريقية فتكتمل في أجزائها الجنوبية خارج الوطن العربي.

عوامل التوزيع الجغرافي :

وتتمثل هذه العوامل بـ :

أولاً – العوامل الطبيعية وأهمها :

١ – المناخ :

للمناخ آثار مباشرة كبيرة في توزيع السكان من خلال تأثيره في نشاطه وفعاليته وقدراته الأخرى كما يكون له تأثير غير مباشر في الإنسان من خلال التأثير على التربية والنبات الطبيعي والزراعة[٥] ، ولعل تأثير المناخ كبيراً في عموم تفاصيل حياة المواطن العربي لأن أكثر من ٨٠% من مساحة الوطن العربي تصنف على أنها مناطق صحراوية أو شبه صحراوية والنسبة الباقية أسس ونطاق ضيق في شماله يتمثل بمناخ البحر المتوسط الذي يتصف بجفافه

وحرارته المرتفعة صيفاً وبرودته وكثرة أمطاره شتاءً وهناك ثلاثة أقاليم[٦] تتسلم الأمطار صيفاً في جنوب الوطن العربي وهي الأقليم السوداني في وسط السودان وجنوبه وجنوب شرقه والإقليم المداري المطير الذي يتسلم كميات كبيرة من الأمطار تزيد على ٦٠ سم ويتركز هذا الإقليم في أقصى جنوب السودان وجنوب غربه . والإقليم الثالث وهو الإقليم شبه الموسمي ويتركز في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية ومن الجدير بالذكر أن بعض المناطق في جنوب الوطن العربي تتسلم أمطاراً شتوية أيضاً . أن عنصر الأمطار هو من أهم عناصر المناخ تأثيراً في توزيع السكان إذ يتضح من تحليل (خريطة ٣) وجود علاقة كبيرة جداً بين كثافة توزيع السكان وارتفاع كمية مجموع المطر السنوي في المناطق الشمالية من عموم الوطن العربي التي تعتمد بشكل كبير على الأمطار في عموم نشاطاتها البشرية وكذلك تشكل أهم مصدر لتنمية المراعي الطبيعية في المناطق الجنوبية من الوطن العربي التي تعتمد على الثروة الحيوانية في اقتصادياتها كما هو الحال في السودان والصومال ومناطق جنوب غرب شبه الجزيرة العربية . كما أن عموم الأنهار الداخلية الدائمة الجريان والموسمية تعتمد بشكل كبير على هذه الأمطار وكذلك المياه الجوفية شبه السطحية المتجددة الأمر الذي جعلها مناطقاً للتركز السكاني كما هو الحال في مناطق شمال العراق . وفي بلاد الشام والمناطق الشمالية والغربية من المغرب العربي .

٢ - الموارد المائية :

تتمثل مصادر المياه في الوطن العربي بالأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية فيما يلي تأثير كل منها على توزيع السكان .

(أ) مياه الأمطار :

يقدر مجموع الهطول المطري السنوي على عموم الوطن العربي بنحو ٢٢٣٨ مليار م^{٣} . منها نحو ١٤٨٨ مليار م^{٣} تتساقط بمعدل سنوي ٣٠٠ ملم أو

أكثر على مناطق تشكل نحو ٢٠% من مساحة الوطن العربي والتي يتركز فيها معظم سكان الوطن العربي لاعتمادهم على هذه الأمطار في عموم نشاطاتهم الاقتصادية . و ٤٠٦ مليار م^3 تتساقط على مناطق أكثر جفافاً تتراوح أمطارها ما بين ١٠٠-٣٠٠ ملم[٧] ويصعب الاستفادة منها لقلة كمياتها وتذبذب سقوطها ولكن بعض الأقطار العربية الشحيحة المياه وذات الأمكانية المالية الجيدة تستثمر هذه المياه عن طريق عمل السدود لحجز هذه المياه وأستثمارها بشكل مباشر أو لتغذية المياه الجوفية السطحية كما في معظم أقطار الخليج العربي حيث بلغ عدد هذه السدود في السعودية أكثر من ١٦٩ مختلفة الأحجام[٨] . أما الجزء الأعظم من مساحة الوطن العربي فهو مناطق صحراوية جافة تتسلم كمية أقل من ١٠٠ ملم وأحياناً لا تتجاوز ٥٠ متم سنويا"[٩] .

(ب) المياه السطحية :

تقدرها المصادر العربية بنحو ٣٥٢ مليار م^3 منها ١٩١ مليار م^3 تقريبا" مصادرها من داخل الوطن العربي و ١٦١ مليار م^3 مصدرها من خارج الوطن العربي[١٠] وهذه الكمية هي الطاقة الكامنة القصوى من المياه السطحية التي ربما لا يتحقق توافرها دائماً لأسباب كثيرة منها مناخية ومنها بشرية ، ومن الجدير بالذكر أن قسماً كبيراً من هذه المياه يهدر بالبحر أو يستنزف من الدول المجاورة فيقدر ما تبقى منها متاحا للاستخدام بحدود ٢٢٨ - ٢٥٨ م^3[١١] . أن أهمية هذا المصدر تكاد تكون كبيرة جدا لأنه مصدر مضمون ويغذي معظم المناطق الحضرية من الوطن العربي بالمياه التي تعد من اكثر مناطق الوطن العربي تركزا بالسكان حيث يوجد في الوطن العربي اكثر من ٤٤ كبير وصغير أبرزها نهر النيل الذي بلغ تصريفه السنوي أكثر من ٨٢ مليار م^3 عند سد أسوان ونهر دجلة ٤٨ مليار م^3 سنوياً ونهر الفرات ٢٩ مليار م^3 فضلاً عن أنهار الملوية والشليف وسبو والمجردة والعاصي والأردن والليطاني (خريطة ٤) ويتضح أن هناك ارتباطاً قوياً بين مناطق تركز سكان الوطن العربي ومصادر

المياه السطحية ولاسيما دلتا ووادي نهر النيل وحوض دجلة والفرات . كما أن المناطق الغزيرة الأمطار هي ذاتها المناطق التي تنبع منها الأنهار الصغيرة الأخرى فأصبحت مناطق جذب للسكان للاستفادة من مياهها موسم الجفاف الطويل .

(ج) المياه الجوفية :

هي نوعين الأول وهي المياه الجوفية المتجددة وتقدر كمية المتاح منها سنوياً بنحو ٤٥ مليار م^{٣} [١٢] ومصدرها الأمطار فهي تتركز في المناطق الجبلية وشبه الجبلية في شمال الوطن العربي وشمال شرقه وشمال غربه ، أما المياه الجوفية غير المتجددة والتي تصدرها المصادر العربية بنحو ١٩٦٧٢ مليار م^{٣} فمعظمها مشترك[١٣] بين الأقطار العربية وأخذت بعض الأقطار العربية ولاسيما أقطار الخليج العربي تستثمركميات كبيرة منها سنوياً وكذلك ليبيا في مشروع النهر العظيم الذي يسحب منها ٣٠٠٠٠٠٠م^{٣}/يومياً في ضمن المرحلة الأولى من المشروع[١٤] وهذه المياه أخذت تساهم بشكل محدود في انتشار السكان في بعض المناطق في الوطن العربي ولاسيما في شبه الجزيرة العربية أما في ليبيا فيتضح من مشروع النهر العظيم أن سحب المياه يتم إلى المناطق التي يتركز فيها السكان الأمر الذي يزيد تركزهم في بعض المناطق .

٣ - التضاريس :

من العوامل الطبيعية المهمة ذات التأثير في توزيع السكان في الوطن العربي هي التضاريس أو مظاهر السطح .

فمن المعروف أن الإنسان ومنذ القدم يفضل التوطن في المناطق السهلية ولهذا فأن سهول الوطن العربي هي من أهم مناطق الجذب والتركز السكاني حيثما تتوفر المياه (من الأمطار أو المياه الجوفية أو المياه السطحية الجارية) . أما المناطق الجبلية وشبه الجبلية فهي أيضاً تمثل مناطق لجذب السكان ولاسيما شمال الوطن العربي وفي المناطق الغربية والجنوبية الغربية من شبه الجزيرة

العربية ؛ وذلك بسبب تأثير هذه المرتفعات في توافر المياه سواء غزارة الأمطار والأعتماد على الزراعة الديمية أو من خلال توافر المياه الجوفية والسطحية كما أنها تمثل مناطق لرعي الحيوانات أما المناطق الهضبية والداخلية التي تتصف بالتطرف المناخي فيها وتشحح المياه ويسودها التصحر الشديد بسبب التعرية وزحف الرمال[١٥] فهي تمثل مناطق شبه خالية من السكان . وبذلك يكون تأثير تضاريس الوطن العربي مكملاً ومتفاعلاً مع عاملي المياه والمناخ في تركز سكان الوطن العربي في مناطق محدودة جداً من شماله وشماله الغربي والشرق ومن سهوله الفيضية والساحلية .

٤ - التربة :

تعد الترب الخصبة من أكثر المناطق جذباً للسكان منذ القدم لأعتماد الإنسان على الزراعة ولاسيما في مناطق وطننا العربي . وقد ارتبطت التربة الخصبة في المناطق السهلية بالدرجة الأساس حيث تربة السهل الرسوبي العراقي وتربة سهل الوادي الدلتا في حوض النيل وتربة أقليم البحر المتوسط في المناطق السهلية والمناطق الجبلية وشبه الجبلية حيث وجود الصرف الطبيعي وكثرة النبات الطبيعي وميزة تحلله مما أنعكس على خصوبة التربة في هذه المناطق وهي من أخصب أنواع الترب في الوطن العربي ومن ثم أصبحت هذه المناطق السهلية والسفوح الجبلية وشبه الجبلية والسهول التي تتخللها من أكثر المناطق جذباً للسكان وكذلك مناطق التربة البركانية في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية[١٧] فهي المناطق الجاذبة للسكان في شبه الجزيرة العربية . ومن الجدير بالذكر أن عوامل التصحر التي أخذت تؤثر سلبياً في الترب الخصبة في المناطق السهلية وكذلك التعرية وانجراف التربة والرعي الجائر أثر في المناطق الصالحة للزراعة من المناطق الجبلية وشبه الجبلية الأمر الذي أدى إلى زيادة في تركز السكان أما بسبب الهجرة نحو المراكز الحضرية التي يتركز معظمها في مناطق السهول الساحلية أو على ضفاف الأنهار في السهول الفيضية

والرسوبية أو الضغط على الأراضي الصالحة للزراعة والقليلة التأثر بالتصحر في نفس هذه المناطق . أما الموارد الطبيعية فتأثيرها في توزيع السكان فيتضح من خلال فعالية الإنسان العربي في استثمارها وتحويلها إلى موارد اقتصادية .

ثانياً - العوامل البشرية :

تتمثل هذه العوامل بالعوامل الديمغرافية والاقتصادية والسياسية والتخطيطية والاجتماعية والتاريخية إذ أن تأثير هذه العوامل في توزيع السكان يتأثر بالمستوى الحضاري والتقدم التكنولوجي فكلما أرتفع المستوى الحضاري استطاع الإنسان أن يحد من الآثار السلبية للعوامل الطبيعية التي أدت إلى تركز سكان الوطن العربي في مناطق محدودة من مساحته .

وتتمثل هذه العوامل ما يأتي :

١ - العوامل الديمغرافية :

أن تأثير معدل النمو السكاني المرتفع في الوطن العربي يؤدي إلى تكديس حالة التركز السكاني وصورة التوزيع الحالية وما ينتج منها من آثار سلبية في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية ، ولكن تبقى الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية من أكثر العوامل الديمغرافية وضوحاً[١٨] وتأثيراً في إعادة وتغيير صورة التوزيع السكاني ، فالهجرة الداخلية من المناطق الريفية باتجاه المناطق الحضرية تؤدي إلى تركيز السكان وارتفاع الكثافة السكانية في المدن وفي المناطق المحيطة بها ، وقد أخذت الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية تتزايد بشكل كبير وسريع منذ مطلع الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وخاصة بعد قيام الثورات الوطنية وتحرر الفلاح وكذلك بسبب ضعف خطط التنمية وقلة خبرة الأجهزة الإدارية التي تتحكم في عملية التوازن بين التخطيط الحضري والإقليمي مما أدى إلى تركز الخدمات في المناطق الحضرية وتخلفها في المناطق الريفية فضلاً عما يعانيه الريف العربي من نقص كبير في عموم الخدمات سواء خدمات البنية التحتية (الكهرباء والماء الصافي وطرق النقل ...

الخ) أو الخدمات الاجتماعية[١٩] فقوة عوامل الطرد في الريف وانخفاض مستوى المعيشة وشدة تأثير القطاع الزراعي بالظروف الطبيعية ولاسيما الأمطار دفع بعدد كبير من سكان الأرياف في الوطن العربي للبحث عن مصدر مضمون للعيش ولاسيما بعد ما شهدته بعض الموانئ العربية والمدن الكبيرة من تطور ملموس في الجوانب الصناعية والتجارية التي وفرت فرصة جيدة للعيش وارتفعت معدلات هذه الهجرة إلى الحد الذي ولد ضغطاً سكانياً كبيراً على المناطق المهاجر إليها وهي المراكز الحضرية ، وبمرور الزمن ظهرت طبقات فقيرة أصبحت غير قادرة الحصول على فرصة عمل جيدة الأمر الذي دفع بالكثير من سكان المناطق التي تعاني من الكثافات السكانية العالية ، الموارد القليلة إلى الهجرة إلى خارج الوطن العربي وخاصة من مصر والسودان وأقطار المغرب العربي (تونس ، الجزائر والمغرب) ومن ثم لبنان وسوريا والأردن وقد بلغ مجموع المهاجرين من الوطن العربي منذ عام ١٩٥٠-١٩٩٠ أكثر من ١٠ مليون مواطن عربي ٦٠% منهم من المغرب العربي و ٥٥% من المهاجرين من المغرب العربي هم من الجزائر[٢٠]. أما النوع الثاني من الهجرة الخارجية فتتمثل بالهجرة الوافدة إلى بعض أقطار الوطن العربي وخاصة إلى المناطق ذات الموارد التي تعاني من تخلخل السكان وقلة عددهم كما في أقطار الخليج العربي وليبيا والعراق خلال مدة السبعينيات والثمانينيات وقد كانت التوجهات العراقية والليبية نابعة من الحس القومي والتوجه الصحيح نحو استقطاب العمالة العربية لسد النقص الحاصل في الموارد البشرية ولاسيما وأن هذين البلدين لديهما إمكانيات وموارد وخطط تنموية طموحة احتاجت إلى أيدي عاملة كثيرة . أما أقطار الخليج العربي فكانت معالجتهم لهذا الموضوع سلبية نتيجة لاستقطاب الأيدي العاملة الأجنبية (غير العربية) حيث يوجد أكثر من ١٠ مليون فرد[٢١] مصنف على أنه غير مواطن في أقطار الخليج العربي معظمهم من الأجانب غير العرب لأن معظم العرب قد خرجوا من المنطقة ولاسيما بعد أحداث عام ١٩٩٠ وقيام القوات الأطلسية الصهيونية بشن الحرب ضد العراق . ومن الجدير بالذكر

ليست جميع هذه الهجرة هي من الأيدي العاملة ذات الخبرة العالية بل أن نسبة كبيرة منهم من ضمن الأيدي العاملة ذات الخبرة المحدودة وتمارس أعمال ثانوية في أقطار الخليج . أما العامل الديمغرافي الثاني الذي يكرس صور التوزيع الحالية هو العامل الأثني الذي يقصد به تأثير تركز الجماعات القومية والدينية والعرقية في توزيع السكان في الوطن العربي وعلى الرغم من كون هذه الجماعات الدينية والقومية تشكل أقليات في الوطن العربي ، الا أن الصفة الغالبة على توزيعهم تركزهم في المناطق الحدودية والهامشية للوطن العربي إذ تتمسك هذه الجماعات لمناطق سكنها لأسباب قومية أو دينية وسياسية لطموحاتهم بالاستقلال أو الحصول على الحكم الذاتي ومن أشهر هذه الجماعات (الأكراد والذين يتوزعون في شمال شرق وشمال العراق وفي شمال سوريا[٢٢] . ويتركز في جنوب السودان جماعات من الوثنيين تتحكم فيهم أقلية مسيحية وهم من الزنوج[٢٣] وكذلك هناك جماعات من البربر والطوارق في المغرب العربي ويستوطنون المناطق الجنوبية من أقطار المغرب العربي وأمتداداتهم في مالي والنيجر[٢٤].

٢ - العوامل الاقتصادية :

يتمثل تأثير هذه العوامل بما ينتج من آثار تتركها النشاطات الاقتصادية على توزيع السكان وتأثير طرق النقل والمواصلات على توزيع السكان . فمن ناحية تأثير النشاطات الاقتصادية التي تأثرت بشكل كبير بخطط التنمية الطموحة وغير المتوازنة التي نفذتها الأقطار العربية في عقد الستينيات والسبعينيات وما نتج منها من اختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية للأقطار العربية التي أثرت في توزيع السكان بشكل محدود وفي كثير من الأحيان كان سلبياً لأن حركة الهجرة التي حصلت من الريف إلى المدينة سبقت عمليات التصنيع والتحولات الحضرية المطلوبة في المدن العربية مما أنعكس سلبياً على النشاطات الاقتصادية للأقطار العربية بحيث استحوذ قطاع الخدمات على معظم الأيدي

العاملة إذ بلغت نسبة استحواذه على أكثر من ٤٤% من مجموع الأيدي العاملة في الوطن العربي عام ١٩٩٨ في حين انخفضت نسبة الأيدي العاملة بالزراعة من ٤١% سنة ١٩٨٥ إلى ٣٥% سنة ١٩٩٨ ويمكن أن تؤثر هذه النسبة حالة إيجابية باتجاه التحضر لو كان هناك تخطيط مسبق لمثل هذه التحولات في القطاعات الاقتصادية كما انخفضت نسبة العاملين في الصناعة من أكثر من ٢٥% سنة ١٩٨٥ إلى ٢٠% سنة ١٩٩٨[٢٥]. كما شهد هذا القطاع تراجعاً كبيراً في مساهمته بالناتج المحلي الأجمالي بسبب تدهور أسعار النفط في السنوات الأخيرة والتي ترتبط بشكل كبير بالمتغيرات الخارجية ، كما أن هذه الإيرادات تعد الممول الرئيسي لخطط التنمية العربية والتي أخذ معظمها يثقل بالمديونية بسبب هذا التدهور في أسعار النفط . ومن الجدير بالذكر أن قطاع الخدمات يستحوذ على أعلى مساهمة في الناتج المحلي الأجمالي حيث بلغت نسبة مساهمته أكثر من ٦٠% عام ١٩٩٨[٢٦]. يتضح مما تقدم أن تأثير النشاطات الاقتصادية على توزيع السكان لم يكن إيجابياً وأن الخلل الذي حصل في تركز السكان في المراكز الحضرية والعمل في قطاع الخدمات الذي تضخم على حساب قطاعي الزراعة والصناعة أدى إلى تعقد مشاكل المدن العربية وتركز فرص العمل فيها ووجود البطالة المقنعة أثرت على مستوى المعيشة على عموم سكانها ولاسيما المهاجرين من الريف بسبب أنخفاض مستواهم الثقافي والعلمي الذي يقلل من فرص حصولهم على عمل مناسب ، فضلاً عن تدني مستوى التحضر والضغط على الخدمات الاجتماعية الأساسية في المدن لأن تزايد عدد السكان أكثر من طاقتها يزيد مثل هذه المشاكل وتعقدها ولاسيما وأن معدلات نمو السكان تفوق معدلات النمو في الخدمات فضلاً عن الضغط الذي يولد سكان أقليم المدينة عليها ولاسيما القريبين من المدينة ، فعدم توازن مستوى التنمية الاقتصادية والخدمية مع مستوى تزايد عدد السكان سوف يجر الأقطار العربية إلى مواجهة مشاكل ديمغرافية وتنموية كبيرة تنعكس سلبياً على المستوى المعاشي للسكان ومن ثم ربما هجرتهم إلى خارج الوطن العربي .

أما تأثير قطاع النقل والمواصلات فهو كبير جداً لأن طرق النقل تعد شرايين للحياة الاقتصادية والاجتماعية في أي منطقة من العالم ، ويخلف هذا القطاع الحيوي يعد من أبرز معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ومنها وطننا العربي[٢٧] لأن هذا القطاع يقوم بدور تكميلي للقطاعات الاقتصادية الأخرى فهو الذي يسهل عملية وصول المواد الأولية والتجهيزات واليد العاملة والقوى المحركة وكل وسائل الأنتاج إلى الصناعة والزراعة والخدمات وهو الذي يقوم بنقل أنتاجها إلى مراكز الأستهلاك الرئيسية[٢٨].

وهذه المميزات تجعل هذا القطاع الخدمي ذا تأثير كبير في توزيع السكان سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال جذب السكان للتوطن بالقرب من طرق النقل وعقده الرئيسة فضلاً عن تشغيل السكان بالمهن والحرف التي ترتبط أو تتأثر بهذا القطاع ، فهو يساعد على أنتشار السكان إذا ما أتصفت شبكات الطرق بالكفاية العالية وإذا ما خطط لها بشكل سليم لتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتخلفة وما لهذا الجانب من دور حيوي في تقليل الفوارق بين الأقاليم ولاسيما بين الريف والحضر ، وإن تخلف هذا القطاع الحيوي في عموم الوطن العربي[٢٩] عدا بعض الأقطار النفطية يرجع إلى كون عمليات التنمية تسبق التخطيط لإقامة البنية التحتية وخاصة الطرق ولهذا فأن تأثيرها محدوداً جداً في إعادة انتشار السكان لأن عزلة المناطق الريفية وتوسع حدة التباين الحضاري بين الريف والمدينة ومن ثم تؤدي إلى الهجرة باتجاه مراكز الخدمات مما تؤدي إلى تجمع السكان في أقاليم محددة من الوطن العربي ولاسيما في المراكز الحضرية .

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والستراتيجية لسوء توزيع السكان

يعد التوزيع الجغرافي للسكان من المقومات المهمة المؤشرة في قوة الدولة ووزنها السياسي لأنه يؤثر في خطط التنمية الاقتصادية (الزراعية والصناعية ... الخ) كما يؤثر في مسيرة التحضر والمستوى النوعي والكمي للخدمات في المراكز الحضرية ، ونوع التأثير أما أن يكون إيجابياً أو سلبياً فهو يعتمد على مدى انتظام توزيع السكان وأنتشارهم في الرقعة الجغرافية للدولة فالتأثير إيجابياً إذا كان التوزيع منتظماً ويحصل العكس عندما يتخلخل التوزيع ويتركز السكان في مساحات محدودة من الدولة والحالة الثانية هي التي تنطبق على توزيع السكان في الوطن العربي مما أدى إلى حدوث آثار اقتصادية وستراتيجية سلبية كثيرة في الوطن العربي يمكن أجمالها بما يأتي :

أولاً - الآثار الاقتصادية :

أصبح سوء التوزيع الجغرافي للسكان في الوطن العربي أحد معوقات التنمية الاقتصادية فيه إذ أدت مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة إلى تفاقم أوضاع الريف والضغط على المدن وأحدثت تغيرات وخلل في توزيع النشاطات والفرص الاقتصادية والخدمات في المناطق الريفية والحضرية في الوطن العربي[٣٠] . لأن تركز السكان في المناطق الحضرية وفي المناطق المحيطة بها يولد ضغطاً كبيراً على النشاطات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى ظهور البطالة والبطالة المقنعة ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة فنمو المدن الكبيرة والعواصم والموانئ الرئيسية التي أخذت تبتلع معظم سكان الأقطار العربية ومعظم مشاريعها التنموية بحيث تستحوذ على فرص العمل والاستثمارات والخدمات التي تستقطب الكفايات من باقي الأقاليم الأخرى مما يؤدي إلى تكريس التخلف في تلك المناطق فضلاً عن الضغط على المدن والخدمات المجتمعية فيها[٣١]

وهذه العملية وبلا شك سوف تخلق تحديات خطيرة ومعوقات كبيرة أمام الجهات التخطيطية وتعوق عملها في أجراء الموازنة في التنمية المكانية في المناطق الريفية والحضرية .

ثانياً - الآثار الستراتيجية (السوقية) :

تعد دراسة توزيع السكان غاية في الأهمية من الناحية السياسية والستراتيجية لأن تركزهم في مساحات محدودة له آثار سياسية وعسكرية وتخطيطية وإدارية سلبية فعند تعرض مناطق التركز السكاني إلى ضربة عسكرية خارجية سوف يؤدي إلى انكسار الدولة وانهيار معنويات شعبها أو إلى استسلامها أحياناً[٣٢] . وعلى الرغم من كون هناك أكثر من مكان لتركز سكان الوطن العربي من ناحية حجم السكان أو من ناحية الثقل الاقتصادي لها الا أن معظمها وأهمها وأكثرها ثقلاً يقع تحت مطرقة ومدى صواريخ العدو الرئيسي للوطن العربي وهو الكيان الصهيوني[٣٣] إذ أن معظم العواصم العربية يصلها مدى صواريخ الكيان الصهيوني وطائراته ولذلك فان التركزات السكانية الرئيسية في الوطن العربي توفر على العدو عملية إصابة أهدافه وتدميرها بأسرع وقت واقل التكاليف لذلك فأن عملية إعادة توزيع السكان ونشاطاتهم الاقتصادية والحد من تنامي التركزات السكانية والاقتصادية الكبيرة ضرورة ستراتيجية وعسكرية كبيرة لتفادي مثل هذه الآثار الخطيرة لأن العدو الصهيوني يعتبر الحرب مع العرب واقعة لا محال وأنها خيار ستراتيجي له فإسحاق رابين يقول أن القوة وجيش الدفاع هما العامل الأساس لردع مصر عندما تريد خرق الاتفاق مع إسرائيل[٣٤].

أن المناطق المتخلخلة السكان التي تضم موارد طبيعية واقتصادية مهمة تصبح عرضة للأطماع الدولية أما بسبب عجز هذه الدول من الدفاع عن مصالحها أو نتيجة للتدخل الأجنبي في استثمارها وفي كلا الحالتين تكون هناك توجهات دولية تجعل للقوى الكبرى الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لهذه

المناطق كما يحصل في منطقة الخليج العربي التي تعدها أمريكا جزءاً حيوياً من الأمن القومي الأمريكي وهي تتدخل لمنع أي قوة سواء كانت وطنية وأجنبية تحاول أن تؤثر في تدفق مصادر الطاقة من هذه المنطقة إلى العالم ولاسيما إلى الولايات المتحدة والغرب . وهذا له مساس كامل بالسيادة الوطنية والأمن القومي العربي ففي ١٩٨٠/١/٢٣ قال الرئيس الأمريكي كارتر - في رسالته السنوية "ليكن تفوقنا واضحاً وضوحاً مطلقاً أن أية محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سوف تعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وأن أي اعتداء من هذا القبيل سيرد عليه بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية"[٣٥] .

أن تركز السكان في المدن الكبرى يعدّ خطراً على أمن الدولة واستقرارها فعند تعرضها إلى ضربات عسكرية أو نووية يؤدي إلى تحطيم المعنويات وربما يؤدي إلى الأنهيار النفسي والتأثير في المعنويات[٣٦] فضلاً عن أن معظم هذه التركزات في الوطن العربي تضم أهم مؤسساته الاقتصادية والتجارية والخدمية ، ومما يؤشر في الوطن العربي أن معظم مدنه الرئيسية وعواصمه تقع في مناطق هامشية وتوجهاتها خارجية إذ أن معظم المدن الغربية الكبيرة ولاسيما العواصم والموانئ التي تقع على سواحل الوطن العربي وأقاليمه الهامشية وهذا له أكثر من تأثير سياسي وستراتيجي لأن تركز السكان عند الحدود يؤدي إلى خلق مشاكل حدودية مع الدول المجاورة كذلك يؤدي إلى تعرض هذه المناطق للآثار العسكرية السلبية عند تعرضها إلى عدوان خارجي كما حصل للمدن العراقية القريبة من الحدود الإيرانية ولبعض الموانئ والمدن في لبنان وسوريا ومصر في أثناء الحروب مع الكيان الصهيوني . أن هذا التركز للمراكز الحضرية في المناطق الهامشية للوطن العربي ترتب عليه ظاهرتان خطيرتان أولهما ضعف المركزية وثانيهما إهمال الأطراف فالتطرف الهامشي للمناطق المعمورة أدى إلى غياب المركزية الجغرافية والسياسية ، فالقلب هنا أصبح ميتاً من الناحية الجغرافية والسياسية فهو قلب غير فعال[٣٧] وأصبحت عملية الدفاع عن المناطق

المعمورة فتأخذ أهمية خاصة كونها تحتاج إلى نمط خاص من القوات ذات الكفاءة العالية لكي تستطيع مواجهة العدو القادم من البحر وضرورة القتال في البحار أيضاً وهذا يتطلب بناء أسطول حربي عربي قادر على أن يدافع عن سواحله المترامية الأطراف ، كما ينبغي عليه أن يكون قادراً على المواجهة للعدو المحتمل في المناطق المتخلخلة السكان التي تمثل فراغاً جغرافياً للقوات المدافعة وعمقاً عسكرياً متميزاً للقوات المهاجمة[٣٨] . ومن المخاطر السياسية الأخرى التي ينتج عنها تركز الأقليات الأثنية في المناطق الهامشية والحدودية من مشاكل سياسية نتيجة للمؤثرات الخارجية على هذه الأقليات والتي تدفعها دائماً إلى الأنفصال أو التوجه الخارجي نحو أقرانهم من الأقليات الأخرى كما في تركز الأكراد في شمال شرق العراق وفي شمال سوريا وكان تركز الأقليات الزنجية والقبلية والجماعات الدينية المسيحية والوثنية في جنوب السودان إضافة إلى رفض القبائل التي لا تعرف مخبأ للحدود السياسية في وسط الصحراء الكبرى حيث تنقل جماعات البربر والطوارق بين أقطار الوطن العربي ودول أفريقيا جنوب الصحراء .

كما أن تخلخل السكان يؤدي إلى تعرض بعض الأجزاء الصحراوية غير المعمورة بالسكان إلى الغزو العسكري في الفترة الحديثة ومن هذه الأماكن شبه جزيرة سيناء التي تعرضت في الفترة الحديثة إلى غزو القوات الصهيونية لها ووصولها إلى قناة السويس عام ١٩٥٦ ولكن قواتها أنسحبت بموجب قرارات الأمم المتحدة والضغط الأمريكي كما تعرضت إلى عدوان آخر عام ١٩٦٧ حيث اجتاحتها القوات الصهيونية مرة أخرى ووصلت إلى قناة السويس وأقامت عندها خط دفاعي على ضفة القناة الشرقية وهو المعروف بخط بارليف المحصن عسكرياً وأستمرت تحتل هذه الأرض حتى معركة تشرين الأول عام ١٩٧٣ عندما أستطاع الجيش المصري العبور إلى الضفة الثانية من القناة وتحطيم خط بارليف ثم تم الانسحاب الأسرائيلي من جميع شبه جزيرة سيناء بموجب اتفاقية كامب ديفي ١٩٧٩ لذلك أنتبهت مصر إلى خطورة بقاء سيناء أرض مكشوفة

شبه خالية من العمران فعملت على وضع خطط لأعمارها بالسكان فأوصلت مياه نهر النيل من تحت قناة السويس إليها بغية تحويلها إلى أراضي زراعية وإقامة مجمعات صناعية عملاقة فيها لذا بدأ السكان وعمرانهم بتزايد في شبه الجزيرة المذكورة وبذلك تصبح في مأمن من أي أجتياح صهيوني جديد .

أما العراق فقد لاحظنا خلال الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ أن العدو الإيراني كان يجتاح المناطق غير المعمورة بالسكان بسهولة في حين يجد صعوبة في اجتياح المناطق المعمورة بالسكان كمدينة البصرة والعمارة وغيرها وكذلك في العدوان الثلاثيني عام ١٩٩١ نجد القوات الأمريكية وحلفاءها اجتاحوا حدود العراق مع السعودية وعبروا الصحراء الغربية حتى حافة نهر الفرات حيث وصلوا إلى قاعدة الأمام علي في الناصرية وهي عند حافة نهر الفرات ثم توقفت قواتهم عند هذا الخط وهو الخط الذي يبدأ به المعمور من منطقة السهل الرسوبي في جنوب العراق ووسطه وبرزوا توقفهم بحجة (عدم رغبتهم في إسقاط النظام في العراق) وحقيقة الأمر أنهم كانوا يتجسسون لتقدم جيشهم في المناطق المعمورة بالسكان لأنهم سيواجهون مقاومة شعبية تؤدي إلى تحقيق خسائر كبيرة في صفوف قواتهم العسكرية وهم معروفون بحرصهم الشديد على عدم التضحية بأي بشر قدر الإمكان إذن فقد وقفت المناطق المعمورة أمام تقدم جيش الأعداء ولكن المناطق غير المعمورة كان اجتياحها سهلاً لذا نجد أن الدولة العراقية عملت على معالجة هذا الموضوع فيما بعد فأقامت مشاريع أروائية عند أطراف الصحراء مثل نهر أم المعارك وحفر آبار داخل الصحراء لأسكان البشر بقربها ولكن المنطقة ما زالت بحاجة إلى الكثير من أجل تحويلها إلى مناطق معمورة بالسكان والتخلص من المخاطر السوقية والعسكرية الأمنية التي قد يتعرض لها مستقبلاً .

ثالثـــاً - الآثـــار الاجتماعيـــة :

أن سوء التوزيع الجغرافي للسكان جعل أجزاء الوطن العربي تتباعد عن بعضها في حين تقترب مناطق التجمع السكاني من البلدان الأجنبيـــة المجـــاورة للوطن العربي وترتب على ذلك ضعف الروابط والعلاقات بين بعض أنحاء الوطن العربي في الوقت الذي أزدادت العلاقات قوة مع البلدان الأجنبية المجاورة فعلـــى سبيل المثال في العراق اقترب التركز السكاني في كل من إيران وتركيا وأبتعـــد عن سوريا وبلاد الشام والجزيرة العربية فتحت نتيجة لذلك علاقات وثيقـــة مـــع إيران وتركيا فأنعكس ذلك على بعض الجوانب الاجتماعية في العـــراق . ففـــي جنوب العراق ووسطه أصبحت هناك علاقات وثيقة بينه وبـــين ســـكان إيـــران ولاسيما أن بعض العشائر العربية في الجنوب يمتد سكانها إلى داخل الأراضـــي الإيرانية مثل عشائر بني لام وكعب وغيرهم .

وترتب على ذلك أن العلاقات الإيرانية تركت آثارها فـــي بعـــض ســـكان العراق فاستوطنت بعض العشائر الإيرانية أو العوائل في وسط العراق وجنوبـــه مثل عشائر اللور (الفيلية) على المدن الحدودية مثل بدرة وجصان وزرباطية في محافظة واسط وامتداداتها إلى محافظة ميسان وبعض قرى محافظة ديالى .

وفي شمال العراق تمتد العشائر الكردية إلى داخل تركيا وإيـــران لـــذلك توثقت العلاقات على جانبي الحدود مع كل من تركيا وإيـــران كمـــا أن لوجـــود التركمان في شمال العراق جعل تركيا تقوي علاقاتها بهم لأنها عـــدتهم عناصـــر تركية ولاسيما في الوقت الحاضر التي انسحبت فيهـــا الســـلطة العراقيـــة مـــن المنطقة الشمالية فأصبح الباب مفتوحاً أمام الأتراك وغيرهم للتحرك على شـــمال العراق بينما نجد العرب في جميع المناطق العراقية تفصلهم عن العرب في بـــلاد الشام والجزيرة العربية مناطق شاسعة خالية من السكان وترتب على ذلك ضعف علاقاتهم مع عرب الجزيرة وبلاد الشام . وفي جنوب الجزيرة العربية نجد علاقة كل من اليمن وعمان ببلدان خارج الوطن العربي أقوى من علاقاتهم مـــع بقيـــة

الوطن العربي . فالعلاقات العمانية مع المناطق الواقعة على البحر العربي واضحة على مر التاريخ ولهذا نجد الجاليات العمانية كبيرة في شرق أفريقيا وبعض سواحل المحيط الهندي وكذلك اليمن علاقاتها قوية مع شرق أفريقيا أكثر من علاقاتها مع بقية الوطن العربي لذا نجد جاليات أفريقية في اليمن وجاليات يمنية في أفريقيا والدول العربية الواقعة على البحر المتوسط علاقاتها مع بلدان جنوب أوربا أقوى من علاقاتها مع أقطار الوطن العربي ولاسيما بلدان المغرب العربي فإلى وقت قريب كانت هناك جاليات فرنسية وإيطالية وأسبانية في سواحل المغرب العربي ومازال بعضها مقيماً إلى الوقت الحاضر كالوجود الأسباني في سبته وقليلة في المملكة المغربية والوجود الفرنسي في الجزائر وبالمقابل هناك جاليات مغاربية في الجزائر وإيطاليا وأسبانيا .

وكذلك الحال مع سواحل بلاد الشام فبعض اللبنانيين ولاسيما المسيحيين فهم يذكرون عبارة مشهورة (أمنا الحنونة فرنسا) .

سياسات بعض الأقطار في معالجة الموضوع :

تتمثل هذه بالسياسات السكانية للأقطار العربية وما يخطط له بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في التأثير في توزيع السكان ، وعلى العموم تتصف هذه السياسات والخطط بضعفها ودورها المحدود بسبب ضعف التخطيط ومحدودية الأمكانيات لدى معظم الأقطار العربية، وعادة تركز السياسات السكانية في الأقطار العربية على موضوع النمو السكاني فهناك أقطار مثل مصر وبعض أقطار المغرب العربي تحاول الحد من النمو السكاني فيها وهناك أقطار أخرى مثل العراق وليبيا ومعظم أقطار الخليج العربي تحاول زيادة النمو السكاني وبالرغم من أن مثل هذه السياسات السكانية تحاول معالجة مشكلة توزيع السكان من خلال التخفيف وتقليل نمو السكان في المناطق المكتظة بالسكان وزيادتها في المناطق القليلة الكثافة الا أن أفضل التوجهات هو رسم خطة دقيقة ترمي إلى اعادة توزيع السكان عن طريق أجراء

الموازنة بين الموارد الطبيعية والاقتصادية وحجم السكان ومن ثم تسهيل عملية انتقال السكان وهجرتهم من المناطق المكتظة إلى المناطق المتخلخلة والقليلة السكان ، وبالرغم من وجود بعض المحاولات على الصعيدين القومي والقطري الا أنها ما زالت محدودة ونتائجها وآثارها أيضاً محدودة . إذ شجع العراق تدفق العمالة العربية ولاسيما من القطرين المصري والسوداني إلى العراق وكذلك هناك توجهات قومية لدى ليبيا في جذب العمالة العربية من الأقطار العربية الأخرى لسد النقص الحاصل لديها من الطاقات البشرية . أما على الصعيد القطري فهناك تجارب لعدد من الأقطار العربية التي حاولت إعادة السكان من خلال القيام بعدد من المشاريع التنموية في المجالات الاقتصادية (الزراعية والصناعية) ومنها تجربة المملكة العربية السعودية والتي أخذت تستثمر قسم من مواردها النفطية في المجال الزراعي حيث نجحت في التوسيع بزراعته ببعض المحاصيل الشتوية ولاسيما القمح باستخدام أحدث طرائق الري حيث حولت مساحات من شبه الجزيرة العربية إلى مزارع ذات أشكال هندسية ودائرية لزراعته بالقمح حيث بلغت المساحة المزروعة سنة ١٩٩١ نحو ١,٤٤ مليون هكتار ٧٢% منها مزروعة بالقمح[٣٩] وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي من القمح بسبب استخدام تقنيات حديثة في الري وارتفاع تكاليف استخراج المياه الجوفية العميقة الأمر الذي أخذ ينعكس على تراجع المساحات المزروعة ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح السعودي فبعد أن كانت نسبة الأكتفاء الذاتي ١٦٥% سنة ١٩٨٧[٤٠] أنخفضت إلى ١٠٠,٤% سنة ١٩٩٨[٤١] ومن المتوقع أن تتراجع هذه النسبة لأن عامل المياه أخذ يؤثر بشكل كبير في هذا الجانب[٤٢] كما اهتمت بزراعة الزهور وأقامت مشاريع لصناعة العطور كما تصدر كميات كبيرة من هذه الزهور إلى أوربا . وهناك التجربة في استصلاح الأراضي الصحراوية وهي أراضي هامشية قليلة الأنتاج وعمليات الاستصلاح باهضة التكاليف والبعض يشكك في جدواها الاقتصادية[٤٣] .

أما في مصر فقد سبقت الإشارة إلى أعمارها لشبه جزيرة سيناء فضلاً عن مشاريعها لأعمار الصحراء الغربية في ضمن (مشروع توشكى) الذي ترويه قناة الشيخ زايد التي تأخذ مياهها من بحيرة ناصر ويهدف المشروع إلى أحياء أراضي زراعية جديدة وأعمارها بالسكان .

الخلاصة :

في ضوء ما نتج من آثار سلبية من تخلخل التوزيع الجغرافي لسكان الوطن العربي من الضروري الأخذ بالمعالجات الآتية :

١ - ضرورة تبني خطط قومية شاملة أو قطرية تصب في أطار قومي مبرمج وعلى درجة عالية من التنسيق بحيث يتم استثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة سواء فيما يخص النشاطات الزراعية أو الصناعية أو التجارية أو الخدمية ، فعدم التوازن بين الموارد والسكان في الوطن العربي يمكن حله عن طريق هذه الخطط فالسودان تمتلك من الموارد والإمكانيات الزراعية يكفي نسبة كبيرة من سكان الوطن العربي لو توفرت رؤوس الأموال لاستثمار هذه الموارد في إنتاج الغذاء والمواد الأولية للصناعات الغذائية أو لاستثمار مواردها المائية . ويوجد لدى مصر والمغرب العربي من الإمكانيات البشرية ما يساعد في سد الفجوات البشرية في منطقة الخليج العربي وليبيا والوطن العربي يمتلك كميات كبيرة جداً من النفط والغاز الطبيعي والفوسفات والكبريت .. الخ . وهذه يمكن أن تستثمر سياسياً واقتصادياً في مجال تنمية الصناعة أو استيراد التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها في الوطن العربي .

٢ - ضرورة تبني التخطيط الاقليمي والحضري المتوازن بحيث لا يكون أهمال لأحد الجانبين على حساب الجانب الآخر ولاسيما ضرورة الاهتمام بالتنمية الريفية والتخطيط الأقليمي والاهتمام بالبنى التحتية في الريف

وإنشاء الخدمات الأساسية والاجتماعية من أجل الحد من ظاهرة الهجرة إلى المراكز الحضرية المجاورة .

٣ - تبني من خلال البحث أن هناك إجراءات وسياسات سكانية واضحة حاولت نظرياً معالجة مشكلة التوزيع السكاني في الوطن العربي ولكن المشكلة في تطبيق هذه السياسات والإجراءات فقبل أن يتم منع الهجرات إلى المدن الكبيرة والحد من نموها بسبب الهجرات ينبغي معالجة وضع الريف ومعالجة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية والخدمية حتى يمكن أن تتوافر فرصة عمل ومبررات للتوطن في المناطق الريفية . كما أن المعالجات التي وضعت ينبغي أن لا تكون مؤقتة وغير مدروسة ومن ثم تكون نتائجها سلبية فعلى سبيل المثال أن استصلاح الأراضي المتصحرة أو محاولة استثمار بعض المناطق الصحراوية يجب أن ندرس عمليات التنمية في هذه المناطق من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية وآثارها السياسية والتخطيطية والتنموية حتى يمكن ضمان نجاحها وتكررها . ولهذا ينبغي على الأقطار العربية الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بشكل كفوء جداً عن طريق التعليم والتدريب بحيث تتمكن من تطبيق خطط التنمية والسياسات السكانية التي تخطط لها الدولة في مجال إعادة توزيع السكان أو تعديله بشكل إيجابي أو للحد من مشاكل التركز السكاني باتجاه بعض مناطق الاستقطاب المتضخمة .

٤ - أن الآثار السلبية من الناحية الستراتيجية والعسكرية لتركز السكان في المناطق الساحلية الهامشية يتطلب المزيد من العمل الستراتيجي في حماية هذه المناطق من خلال سد الفراغ الكائن ستراتيجياً في مناطق القلب والظهر وأمكانيات حماية السواحل قبل أن تصلها يد العدو عن طريق بناء أسطول عربي ذات أمكانية متقدمة في مجال الأنذار المبكر والدفاع البعيد عن المناطق الحيوية لتجنب تأثرها بالعمليات العسكرية .

٥ - ضرورة تجنب مخاطر الهجرة الدولية الوافدة نحو الخليج العربي وحث هذه الأقطار على أستقطاب الأيدي العاملة العربية ولاسيما وأن عدد من الأقطار العربية لديها فائض سكاني كبير وحتى من الكفايات العلمية الجيدة.

٦ - على جميع الأقطار العربية ومنها الخليجية وضع خطط ومغريات لاستقطاب الكفايات والخبراء العرب الموجودين في الدول المتقدمة سواء من ناحية تقديم المغريات الاقتصادية أو التحول نحو مزيد من الديمقراطية والحرية الشخصية فضلاً عن تسهيل عملية انتقال العمالة بين الأقطار العربية .

٧ - ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية والاستراتيجيات الخارجية في مجال إعادة توزيع السكان ولاسيما في الدول الاشتراكية سابقاً كالتجربة السوفيتية عندما ركزت على نشر مشاريعها الكبرى في روسيا الآسيوية وكذلك إجراءات الصين في مجال التنمية الريفية والزراعية وتجارب الأعمار والتنمية في المناطق النائية من الصين.

المصادر والهوامش :

١ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى ، التقدير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٩ ، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، ١٩٩٩ ، ص٢١٩ ، الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ، نيويورك ، ٢٠٠٠ ، ص٢٢٥.

٢ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومصادر عربية أخرى ، الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي ومصادرها المختلفة ومدى كفايتها لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ، ١٩٩٧ ، ص٣٨.

٣ - د. فتحي عبد العزيز أبو راضي ، خرائط التوزيعات الاجتماعية والاقتصادية ورسومها البيانية ، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ، ١٩٩١، ص٢٠٥-٢١٠.

٤ - د. جمال حمدان، بترول العرب . دراسة في الجغرافية البشرية، مطبعة المعرفة ، دار المعرفة ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٢١٦-٢٤٠.

5 - Glenn T. Trewartha, Geography of population , World patterns , gohn Wiley & Sans , Inc., New York, 1969, P.80.

٦ - د. محمد أزهر سعيد السماك و د. هاشم خضير الجنابي ، جغرافية الوطن العربي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل، بغداد ، ١٩٨٥، ص٧٦-٧٩.

٧ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومصادر عربية أخرى، مستقبل المياه في المنطقة العربية واستراتيجية تحقيق الأمن المائي العربي، القاهرة، نيسان ، ١٩٩٧ ، ص٢-٣.

٨ - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص٦٨.

٩ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومصادر عربية أخرى ، مستقبل المياه في المنطقة العربية واستراتيجية تحقيق الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص٣.

١٠ - المصدر نفسه، ص٣ .

١١ - د. صبري فارس الهيتي، مشكلات المياه في الوطن العربي، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد السادس، السنة الثامنة، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٠، ص٢٢.

١٢ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومصادر عربية أخرى ، الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي ومصادرها المختلفة ومدى كفايتها لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مصدر سابق، ص٣١ .

١٣ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومصادر عربية أخرى ، المؤتمر الوزاري العربي لوزراء الزراعة والمياه ، استثمار المياه الجوفية المشتركة في الوطن العربي وأهميته التنسيق بين الدول العربية المشاركة فيها القاهرة، نيسان ، ١٩٩٧ ، ص٦.

١٤ - د. عبد الملك خلف التميمي ، المياه العربية التحدي والاستجابة ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٢٢٠.

١٥ - د. محمد رضوان خولي ، التصحر في الوطن العربي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص١٨-٢٠.

١٦ - د. محمد أزهر سعيد السماك وزميله، مصدر سابق، ص٨٣ .

١٧ - المصدر نفسه ، ص٨٥.

١٨ - د. عبد علي حسن الخفاف وسالم سعدون المبادر ، جغرافية الوطن العربي، مطبعة جامعة البصرة ، العراق ، ١٩٨٥ ، ص٢٠٥.

١٩ - حمادي بيتون ، توزيع السكان والهجرة الداخلية في العالم العربي، المؤتمر العربي للسكان عمان ٤-٨ نيسان ١٩٩٣ ، جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، عمان، ١٩٩٣ ، ص١٥٠-١٥٥ .

٢٠ - المصدر نفسه ، ص١٤٢.

٢١ - الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية ، العدد ١٠ - ١٩٩٩ ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٣-١٨.

٢٢ - د. سعدي فيض عبد الرزاق الرويشدي، انثروبولوجيا الوطن العربي، مطابع التعليم العالي ، العراق ، ١٩٩٠ ، ص٦٠-٦٧ .

٢٣ - د. عبد الغني سعودي وآخرون ، مشكلة جنوب السودان ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، مطبعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٢٢-٢٦. أنظر أيضاً ، د. عبد علي الخفاف وزميله ، مصدر سابق ، ص١٨٤-١٨٥.

٢٤ - د. محمد علي الغرا وآخرون، أطلس الوطن العربي والعالم ، ط١ ، بيروت، ١٩٨٨ ، ص١٣٥.

٢٥ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٩ ، مصدر سابق، ص٢١٥.

٢٦ - المصدر نفسه، ص٤٥.

٢٧ - عصام حناوي، السكان والبيئة والتنمية في العالم العربي، المؤتمر العربي للسكان ، عمان ٤-٨ ، نيسان ١٩٩٣ ، مصدر سابق ، ص١٠٢-١٠٧.

٢٨ - د. عبد العزيز محمد حبيب و د. يوسف يحيى طعماس ، جغرافية النقل والتجارة الدولية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل ، بيت الحكمة، بغداد ١٩٨٩ ، ص١٨٩.

٢٩ - المصدر نفسه، ص١٨٧-١٨٨.

٣٠ - حسن السيد، السياسات والبرامج السكانية في العالم العربي، المؤتمر العربي للسكان ، عمان ٤-٨ ، نيسان ١٩٩٣ ، جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٣ ، ص٨٤-٨٥.

٣١ - د. خالص حسني الأشعب، نمو المدينة العربية والمشاكل الحضرية المتعلقة به ، المؤتمر العربي حول السياسات السكانية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجمعية الديمغرافيين العرب، بدون تاريخ ، ص٢٠-٢١.

٣٢ - أ.م. رضا عبد الجبار سلمان الشمري، أهمية المقومات السكانية العربية في الوزن الدولي للوطن العربي، مجلة شؤون عربية ، العدد ٩٤ ، القاهرة، حزيران ١٩٩٨ ، ص١٠٤-١٠٥.

٣٣ - د. أحمد بهاء الدين شعبان ، الستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، عام ٢٠٠٠، ط١ ، سيناء للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٢٧٠-٢٩٣.

٣٤ - المصدر نفسه ، ص٢١ .

٣٥ - د. عبد الهادي العوضي، أزمات السيادة والنفط ، صراع الدولة والقبلية في الخليج العربي ، أزمات التنمية وتنمية الأزمات ، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٤٧.

٣٦ - د. عبد المنعم عبد الوهاب و د. صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل، بغداد ١٩٨٩، ص٨٢-٨٣.

٣٧ - د. محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، بغداد ، ١٩٨٨، ص٢٢٣-٢٢٤.

٣٨ - المصدر نفسه، ص٣٢٤ .

٣٩ - وليد أحمد عبد الرحمن، التجربة السعودية في أعمار الصحراء، التصحر وهجرة السكان في الوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٥ ، ص٣١٠-٣١٢ .

٤٠ - د. ماجد النسف، تقييم دار الأعانات الزراعية في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الثاني والخمسون، السنة الثالثة عشرة، الكويت ١٩٨٧ ، ص١٣٢-١٣٧.

٤١ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ١٩٩٩ ، المجلد ١٩ ، الخرطوم ١٩٩٩ ، ص٣٨٤-٤٢٦.

٤٢ - الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة ، مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا ، العدد ١٥ ، ١٩٩٣، ص٢١.

٤٣ - د. محمد عاطف كشك، التنمية المتواصلة ومعوقات مكافحة التصحر، أمثلة من مصر ، التصحر وهجرة السكان في الوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٢١٥-٢٢٥.

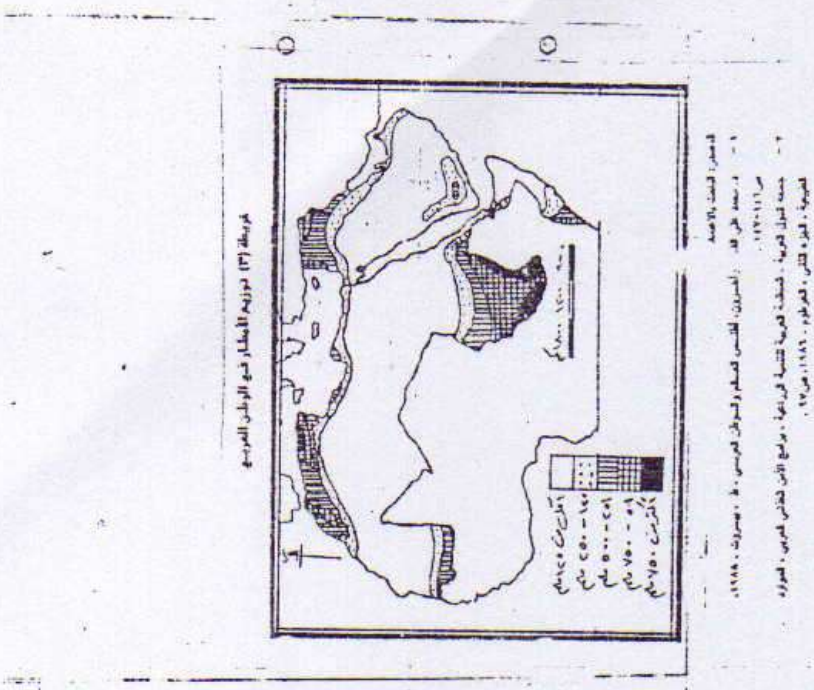

خريطة (٣) توزيع الأمطار في الوطن العربي

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

١- د. محمد علي قدّ [illegible] الصحراء والمستقبل العربي، ط ١، بيروت، ١٩٨٨، ص١١٢-١٤٠.

٢- جامعة الدول العربية، منظمة عربية للتنمية الزراعية، موسوعة الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، ١٩٨٩، ص٤٢.

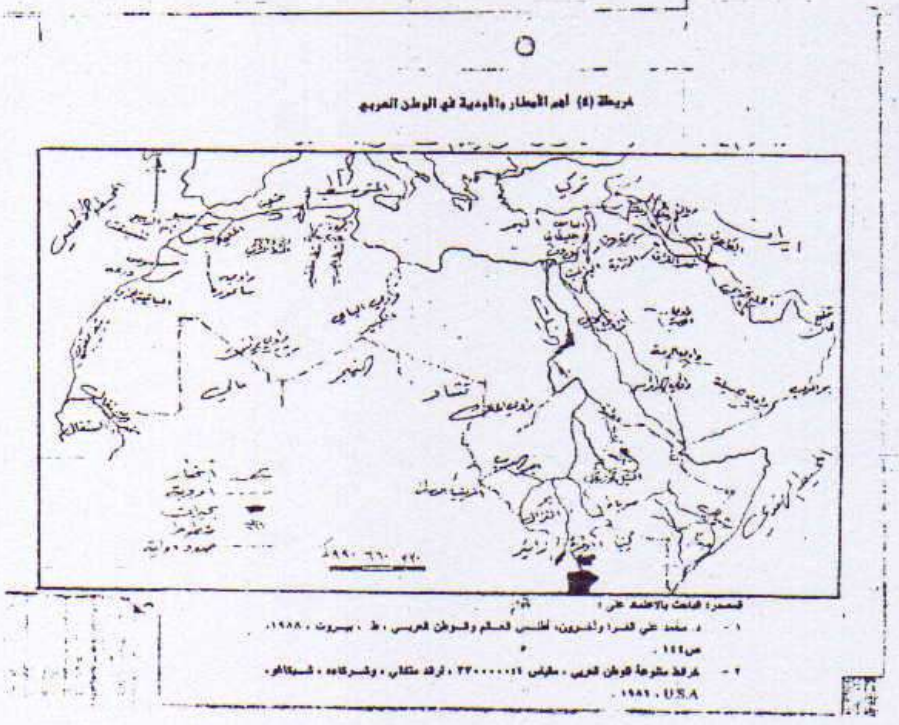

خريطة (٤) أهم الأمطار والأودية في الوطن العربي

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

١- د. محمد علي قدرة والآخرون، أطلس العالم والوطن العربي، ط ١، بيروت، ١٩٨٨، ص١٤٤.

٢- خرائط متفرقة للوطن العربي، مقياس ١: ٢٢٠٠٠٠٠٠، فرانك متشاي، وشركاه، شيكاغو، USA، ١٩٨٦.